S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان السودان

أمـــــام

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بشـــأن

منتدي متابعة تمويل التنمية

السيد الوزير / د. محمد عثمان سليمان الركابي
وزير المالية والتخطيط الاقتصادي
Mohamed Osman Suliman Elrkabi
Minister of Finance and Economic Planning

نيويورك : الأثنين ٢٣ أبريل ٢٠١٨م

الرجاء المُراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،، ،،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الكرام ،، ،،

اسمحوا لي في البدء أن أعرب عن تقديرنا للجهود التى بذلها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل التحضير لمنتدى متابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨، والذى يكتسب أهمية خاصة بإعتباره آلية متابعة لتقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ نتائج التمويل من أجل التنمية ، وتحقيق وسائل التنفيذ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يضم وفد بلادى صوته للبيان الذى أدلت به مصر إنابةً عن مجموعة ال٧٧ والصين، والبيان الذى أدلت به نيجيريا إنابة عن االمجموعة الإفريقية، وكذلك البيان الذى أدلت به بنغلاديش إنابةً عن الدول الأقل نمواً، كما نود أن ندلى ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

السيدة الرئيس ،، ،،

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برنامج عمل طموح للبلدان والشعوب ونؤكد مجدداً على أن هذه الخطة، وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها بما فى ذلك وسائل التنفيذ، هى عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، كما توفر خطة عمل أديس أبابا إطار عمل عالمى لتمويل التنمية المستدامة، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها، وتساعد فى تأطير وسائل تحقيق غاياتها بواسطة سياسات وإجراءات ملموسة، وفى تقديرنا فإن التنفيذ الكامل والناجح لخطة التنمية المستدامة يعتمد على تضافر الجهود الدولية من أجل دعم الدول النامية لاسيما والدول الأقل نمواً والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فى جهودها الرامية لتنفيذ هذه الخطة الطموحة.

لقد إتخذ السودان العديد من الخطوات فى سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تمثلت تلك الخطوات فى وضع البرنامج الوطنى لتنفيذ خطة التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة للفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٣٠، كما تم تعميمها بأبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فى الخطط والبرامج الوطنية للدولة، هذا فضلاً عن إنشاء الآلية الوطنية برئاسة نائب رئيس الجمهورية وعضوية عدد من الوزارات والجهات ذات الصلة والتى تضطلع بمهام تنفيذ هذه الخطة الطموحة وأهمها الهدف المتمثل فى القضاء على الفقر بكافة اشكاله وصوره بما فيه الفقر المدقع.

السيد الرئيس ،، ،،

على الرغم من الخطوات الكبيرة التى اتخذتها حكومة بلادى فى سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة، إلأ أن هناك العديد من العقبات التى تواجهها والتى تعيق تنفيذ هذه الأهداف، فالسودان يعتبر من الدول الأقل نمواً، وهو من الدول الخارجة من الصراعات، ويتأثر بالتغير المناخي الذى يؤدى إلى عمليات نزوح داخلى بسبب الجفاف والتصحر ، هذا فضلاً عن الديون الكبيرة والتى أعقدت به عن تحقيق التنمية لمواطنيه، فالسودان لم يستفد من مبادرة تخفيف عبء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبك)على الرغم من إستيفائه لجميع الشروط الفنية لهذه المبادرة، وفى هذا الصدد فإننا ندعو المجتمع الدولى والمؤسسات المالية الدولية للمساعدة فى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من مديونية السودان وتخفيف وطأة هذه الديون من خلال الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) وإعادة هيكلة الديون والإدارة السليمة للديون وذلك حتى يضطلع بدوره فى تحقيق النمو الإقتصادى الشامل والقضاء على الفقر، ونشير هنا إلى أن العالم يواجه العديد من التحديات والمخاطر التي يمكن أن تعيق إنجاز جدول أعمال ٢٠٣٠، ويجب على المجتمع الدولي التصدي للتحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية ، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة ، والدول الأقل نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية كما يجب معالجة هذه التحديات من خلال مساعينا الجماعية بهدف تحديد وسائل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق جدول أعمال ٢٠٣٠.

السيد الرئيس ،، ،،

تعد المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) ضرورية ولا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها الأداة الرئيسية للتعاون الدولى وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في نسبة ٠.٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي .

ونؤكد من جديد على أن التمويل من أجل التنمية ينبغي أن يركز على توجيه الموارد للقضاء على الفقر ، وهو الهدف الشامل لجدول أعمال عام ٢٠٣٠م ويكمل التمويل الجهود التي تبذلها البلدان لتعبئة الموارد محلياً من مصادر عامة .

كما نؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية يقوم على مبدأ التضامن، وإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً له.

السيد الرئيس ،، ،،

تعد التجارة الدولية مصدراً هاماً لتمويل التنمية وتشكل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل فضلاً عن الحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف شامل وقائم على القواعد ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وشامل وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) باعتبارها المحفل المناسب لوضع معايير التجارة الدولية، وفى هذا الصدد فإننا ندعو إلى تيسير عملية الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية للدول النامية وكذلك تحرير التجارة بما يمكن من تحفيز التنمية في جميع أنحاء العالم، وتيسير وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

في تقديرنا أن هناك حاجة ماسة للإصلاح الهيكلي للنظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة لتجنب تكرار الأزمات التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية شديدة على اقتصادات البلدان النامية، وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة إلى جعل النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة أكثر استجابة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية .

السيد الرئيس ،، ،،

وختاماً فإننا نؤكد على أن التنفيذ الناجح لجدول أعمال ٢٠٣٠م يتطلب شراكات عالمية في إطار خطة أديس أبابا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية ودعم تعزيز القدرات حتي لا يتخلف أحد عن الركب .

وشكرا السيد الرئيس ،، ،،